



الجمعية العامة

الدورة الستون

الجلسة العامة ٦٠

الخميس، ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥، الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

المحاضر الرسمية

الرئيس: السيد يان إلياسون (السويد)

يرحب الاتحاد الأوروبي بالتطورات الإيجابية الأخيرة التي شهدتها الصراع الإسرائيلي الفلسطيني. فالانسحاب الإسرائيلي من غزة وأجزاء من شمال الضفة الغربية، والاتفاق على التنقل وحرية الدخول، وما تلاه من فتح معبر فتح الحدودي في ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥، والانتخابات المتعددة الأحزاب المقبلة للمجلس التشريعي الفلسطيني المقرر إجراؤها في ٢٥ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦، تشكل كلها خطوات هامة نحو تنفيذ خارطة الطريق. ومع التسليم بأن ما يتعين القيام به ما زال كثيرا، فإن الاتحاد الأوروبي يعتقد بأن هذه التطورات ينبغي أن توضع في الاعتبار لدى النظر في الدور الذي تضطلع به الهياكل الحالية للأمم المتحدة.

وبالمثل، أيد الاتحاد الأوروبي باستمرار هدف تبسيط العمل في الجمعية العامة كجزء من عملية تجديد الحيوية الشاملة للجمعية. وفي هذا الصدد، يسعد الاتحاد الأوروبي أن الوفد المراقب الفلسطيني كان على استعداد هذا العام لسحب قراره في اللجنة الثالثة المتعلق بالأطفال الفلسطينيين، وإدماج العناصر ذات الصلة في قرار آخر معروض على الهيئة.

نظرا لغياب الرئيس تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد حميدان (ماليزيا).

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٥.

البند ١٥ من جدول الأعمال (تابع)

قضية فلسطين

مشاريع القرارات (A/60/L.28 و A/60/L.29 و A/60/L.30 و A/60/L.31)

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): يتذكر الأعضاء أن الجمعية العامة أجرت مناقشتها بشأن هذا البند في جلساتها العامة من ٥٧ إلى ٥٩، يومي ٢٩ و ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥.

السيد طومسن (المملكة المتحدة) (تكلم بالانكليزية): أود أن أدلي ببضعة تعليقات إضافية بشأن هذا البند باسم الاتحاد الأوروبي وعدد من البلدان التي تؤيد هذا البيان وهي: ألبانيا، أوكرانيا، بلغاريا، البوسنة والهرسك، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، رومانيا، صربيا والجبل الأسود، كرواتيا.

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.



البحرين، بنغلاديش، بربادوس، بيلاروس، بليز، بنن، بوتان، بوليفيا، بوتسوانا، البرازيل، بروني دار السلام، بوركينا فاسو، كمبوديا، الرأس الأخضر، شيلي، الصين، كولومبيا، جزر القمر، الكونغو، كوستاريكا، كوبا، قبرص، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، جيبوتي، دومينيكا، إكوادور، مصر، السلفادور، إريتريا، إثيوبيا، فيجي، غابون، غامبيا، غانا، غينيا، غينيا - بيساو، غيانا، هايتي، الهند، إندونيسيا، إيران (جمهورية - الإسلامية)، العراق، جامايكا، الأردن، كازاخستان، كينيا، الكويت، قيرغيزستان، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، لبنان، ليسوتو، ليبريا، الجماهيرية العربية الليبية، ماليزيا، ملديف، مالي، مالطة، موريتانيا، موريشيوس، المكسيك، المغرب، موزامبيق، ميانمار، ناميبيا، نيبال، نيجيريا، عمان، باكستان، بنما، باراغواي، الفلبين، قطر، سانت لوسيا، سانت فنسنت وجزر غرينادين، المملكة العربية السعودية، السنغال، سنغافورة، الصومال، جنوب أفريقيا، سري لانكا، السودان، سورينام، سوازيلند، الجمهورية العربية السورية، طاجيكستان، توغو، ترينيداد وتوباغو، تونس، تركيا، تركمانستان، الإمارات العربية المتحدة، جمهورية تنزانيا المتحدة، أوزبكستان، فزويلا، فييت نام، اليمن، زامبيا، زمبابوي

المعارضون:

أستراليا، كندا، إسرائيل، جزر مارشال، ميكرونيزيا (ولايات - الموحدة)، ناورو، بالاو، الولايات المتحدة الأمريكية

المتنعون:

ألبانيا، أندورا، النمسا، بلجيكا، البوسنة والهرسك، بلغاريا، الكاميرون، جمهورية أفريقيا الوسطى،

ويؤيد الاتحاد الأوروبي أيضا تحديث هياكل الأمم المتحدة القائمة، وإعادة النظر فيها، مثل اللجنة الخاصة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، مراعاة للتطورات السياسية والحقوق الموجودة على أرض الواقع بصورة أفضل. ويتطلع الاتحاد الأوروبي إلى إجراء مزيد من المناقشات بشأن هذا الموضوع. وكانت لدى الاتحاد الأوروبي في الماضي بعض التحفظات على اختصاصات تلك الهيئة التابعة للأمم المتحدة، إذ كان يرى أنها لا تعبّر بالصورة الواجبة عن روح عملية السلام. مع ذلك، ونظرا لأن الاتحاد الأوروبي يضم الآن دولتين تعتقدان تاريخيا رأيا مختلفا، فإن نمط تصويتنا سوف يحترم هذا الوضع ويعبّر عنه طبقا لذلك.

وما برح الاتحاد الأوروبي ملتزما بالحل القائم على وجود الدولتين على النحو المبين في خارطة الطريق والمتفق عليه بين الأطراف، والذي يترتب عليه قيام دولة فلسطينية لها مقومات البقاء، ومتصلة الأراضي ومستقلة وذات سيادة تعيش جنبا إلى جنب في سلام مع إسرائيل، وتعيشان معا داخل حدود آمنة ومعترف بها.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): تبت الجمعية

الآن في مشاريع القرارات A/60/L.28 و A/60/L.29 و A/60/L.30 و A/60/L.31.

نتناول أولا مشروع القرار A/60/L.28 المعنون "اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف". وقد انضمت جمهورية فزويلا البوليفارية وزمبابوي إلى قائمة مقدمي مشروع القرار.

طلب إجراء تصويت مسجل.

أجري تصويت مسجل.

المؤيدون:

أفغانستان، الجزائر، أنغولا، أنتيغوا وبربودا، الأرجنتين، أرمينيا، أذربيجان، جزر البهاما،

بوركينا فاسو، كمبوديا، الرأس الأخضر، شيلي، الصين، كولومبيا، جزر القمر، كوستاريكا، كوبا، قبرص، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، جيبوتي، دومينيكا، الجمهورية الدومينيكية، إكوادور، مصر، السلفادور، إريتريا، إثيوبيا، غابون، غامبيا، غانا، غينيا، غينيا - بيساو، غيانا، هايتي، الهند، إندونيسيا، إيران (جمهورية - الإسلامية)، العراق، جامايكا، الأردن، كازاخستان، كينيا، الكويت، قيرغيزستان، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، لبنان، ليسوتو، ليبيريا، الجماهيرية العربية الليبية، ماليزيا، ملديف، مالي، مالطة، موريتانيا، موريشيوس، المكسيك، المغرب، موزامبيق، ميانمار، ناميبيا، نيبال، نيجيريا، عمان، باكستان، بنما، باراغواي، الفلبين، قطر، سانت لوسيا، سانت فنسنت وجزر غرينادين، المملكة العربية السعودية، السنغال، سנגافورة، الصومال، جنوب أفريقيا، سري لانكا، السودان، سورينام، سوازيلند، الجمهورية العربية السورية، طاجيكستان، توغو، ترينيداد وتوباغو، تونس، تركيا، تركمانستان، الإمارات العربية المتحدة، جمهورية ترازيا المتحدة، أوروغواي، أوزبكستان، فترولا، فييت نام، اليمن، زامبيا، زمبابوي

المعارضون:

أستراليا، كندا، إسرائيل، جزر مارشال، ميكرونيزيا (ولايات - الموحدة)، ناورو، بالاو، الولايات المتحدة الأمريكية

المتنعون:

ألبانيا، أندورا، أرمينيا، النمسا، بلجيكا، البوسنة والهرسك، بلغاريا، الكاميرون، جمهورية أفريقيا الوسطى، كرواتيا، الجمهورية التشيكية، الدانمرك، إستونيا، فيجي، فنلندا، فرنسا، جورجيا، ألمانيا،

كرواتيا، الجمهورية التشيكية، الدانمرك، الجمهورية الدومينيكية، إستونيا، فنلندا، فرنسا، جورجيا، ألمانيا، اليونان، غواتيمالا، هندوراس، هنغاريا، آيسلندا، أيرلندا، إيطاليا، اليابان، لاتفيا، ليختنشتاين، ليتوانيا، لكسمبرغ، موناكو، هولندا، نيوزيلندا، نيكاراغوا، النرويج، بابوا غينيا الجديدة، بيرو، بولندا، البرتغال، جمهورية كوريا، جمهورية مولدوفا، رومانيا، الاتحاد الروسي، ساموا، سان مارينو، صربيا والجبل الأسود، سلوفاكيا، سلوفينيا، جزر سليمان، إسبانيا، السويد، سويسرا، تايلند، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، توفالو، أوغندا، أوكرانيا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، أوروغواي، فانواتو

اعتمد مشروع القرار A/60/L.28 بأغلبية ١٠٦ أصوات مقابل ٨ أصوات مع امتناع ٥٩ عضواً عن التصويت (القرار ٣٦/٦٠).

[بعد ذلك أبلغ وفد تونغ الأمانة العامة بأنه كان ينوي الامتناع عن التصويت.]

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): ننتقل الآن إلى مشروع القرار A/60/L.29 المعنون "شعبة حقوق الفلسطينيين بالأمانة العامة". وقد انضمت جمهورية فترولا البوليفارية وزمبابوي إلى قائمة مقدمي مشروع القرار.

طلب إجراء تصويت مسجل.

أجري تصويت مسجل.

المؤيدون:

أفغانستان، الجزائر، أنغولا، أنتيغوا وبربودا، الأرجنتين، أذربيجان، جزر البهاما، البحرين، بنغلاديش، بربادوس، بيلاروس، بليز، بنن، بوتان، بوليفيا، بوتسوانا، البرازيل، بروني دار السلام،

السلام، بلغاريا، بوركينا فاسو، كمبوديا، كندا، الرأس الأخضر، جمهورية أفريقيا الوسطى، شيلي، الصين، كولومبيا، جزر القمر، كوستاريكا، كرواتيا، كوبا، قبرص، الجمهورية التشيكية، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، الدانمرك، جيبوتي، دومينيكا، الجمهورية الدومينيكية، إكوادور، مصر، السلفادور، إريتريا، إستونيا، إثيوبيا، فيجي، فنلندا، فرنسا، غابون، غامبيا، جورجيا، ألمانيا، غانا، اليونان، غواتيمالا، غينيا، غينيا - بيساو، غيانا، هايتي، هندوراس، هنغاريا، آيسلندا، الهند، إندونيسيا، إيران (جمهورية - الإسلامية)، العراق، أيرلندا، إيطاليا، جامايكا، اليابان، الأردن، كازاخستان، كينيا، الكويت، قيرغيزستان، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، لاوس، لبنان، ليسوتو، ليبيريا، الجماهيرية العربية الليبية، ليختنشتاين، ليتوانيا، لكسمبرغ، ماليزيا، ملديف، مالي، مالطة، موريتانيا، موريشيوس، المكسيك، موناكو، منغوليا، المغرب، موزامبيق، ميانمار، ناميبيا، نيبال، هولندا، نيوزيلندا، نيكاراغوا، نيجيريا، النرويج، عمان، باكستان، بنما، باراغواي، بيرو، الفلبين، بولندا، البرتغال، قطر، جمهورية كوريا، جمهورية مولدوفا، رومانيا، الاتحاد الروسي، سانت لوسيا، سانت فنسنت وجزر غرينادين، سان مارينو، المملكة العربية السعودية، السنغال، صربيا والجبل الأسود، سنغافورة، سلوفاكيا، سلوفينيا، جزر سليمان، الصومال، جنوب أفريقيا، إسبانيا، سري لانكا، السودان، سورينام، سوازيلند، السويد، سويسرا، الجمهورية العربية السورية، طاجيكستان، تايلند، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، توغو، ترينيداد وتوباغو، تونس، تركيا،

اليونان، غواتيمالا، هندوراس، هنغاريا، آيسلندا، أيرلندا، إيطاليا، اليابان، لاوس، ليختنشتاين، ليتوانيا، لكسمبرغ، موناكو، هولندا، نيوزيلندا، نيكاراغوا، النرويج، بابوا غينيا الجديدة، بيرو، بولندا، البرتغال، جمهورية كوريا، جمهورية مولدوفا، رومانيا، الاتحاد الروسي، ساموا، سان مارينو، صربيا والجبل الأسود، سلوفاكيا، سلوفينيا، جزر سليمان، إسبانيا، السويد، سويسرا، تايلند، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، توفالو، أوغندا، أوكرانيا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، فانواتو

اعتمد مشروع القرار A/60/L.29 بأغلبية ١٠٥ أصوات مقابل ٨ أصوات مع امتناع ٥٩ عضواً عن التصويت (القرار ٣٧/٦٠).

[بعد ذلك أبلغ وفد تونس الأمانة العامة بأنه كان ينوي الامتناع عن التصويت.]

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): ننتقل الآن إلى مشروع القرار A/60/L.30 المعنون "البرنامج الإعلامي الخاص الذي تضطلع به إدارة شؤون الإعلام بالأمانة العامة بشأن قضية فلسطين". وقد انضمت جمهورية فنزويلا البوليفارية إلى قائمة مقدمي مشروع القرار.

طلب إجراء تصويت مسجل.

أجري تصويت مسجل.

المؤيدون:

أفغانستان، ألبانيا، الجزائر، أندورا، أنغولا، أنتيغوا وبربودا، الأرجنتين، أرمينيا، النمسا، أذربيجان، جزر البهاما، البحرين، بنغلاديش، بربادوس، بيلاروس، بلجيكا، بليز، بنن، بوتان، بوليفيا، البوسنة والهرسك، بوتسوانا، البرازيل، بروني دار

بوركينا فاسو، كمبوديا، الرأس الأخضر، جمهورية أفريقيا الوسطى، شيلي، الصين، كولومبيا، جزر القمر، كرواتيا، كوبا، قبرص، الجمهورية التشيكية، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، الدانمرك، جيبوتي، دومينيكا، الجمهورية الدومينيكية، إكوادور، مصر، السلفادور، إريتريا، إستونيا، إثيوبيا، فيجي، فنلندا، فرنسا، غابون، غامبيا، جورجيا، ألمانيا، غانا، اليونان، غواتيمالا، غينيا، غينيا - بيساو، غيانا، هايتي، هندوراس، هنغاريا، آيسلندا، الهند، إندونيسيا، إيران (جمهورية - الإسلامية)، العراق، أيرلندا، إيطاليا، جامايكا، اليابان، الأردن، كازاخستان، كينيا، الكويت، قيرغيزستان، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، لاوس، لبنان، ليسوتو، ليبيا، الجماهيرية العربية الليبية، ليختنشتاين، ليتوانيا، لكسمبرغ، ماليزيا، ملديف، مالي، مالطة، موريتانيا، موريشيوس، موناكو، منغوليا، المغرب، موزامبيق، ميانمار، ناميبيا، نيبال، هولندا، نيوزيلندا، نيكاراغوا، نيجيريا، النرويج، عمان، باكستان، بنما، باراغواي، بيرو، الفلبين، بولندا، البرتغال، قطر، جمهورية كوريا، جمهورية مولدوفا، رومانيا، الاتحاد الروسي، سانت لوسيا، سانت فنسنت وجزر غرينادين، سان مارينو، المملكة العربية السعودية، السنغال، صربيا والجبل الأسود، سنغافورة، سلوفاكيا، سلوفينيا، جزر سليمان، الصومال، جنوب أفريقيا، إسبانيا، سري لانكا، السودان، سورينام، سوازيلند، السويد، سويسرا، الجمهورية العربية السورية، طاجيكستان، تايلند، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، توغو، ترينيداد وتوباغو، تونس، تركيا، تركمانستان، أوكرانيا، الإمارات العربية المتحدة،

تركمانيستان، أوكرانيا، الإمارات العربية المتحدة، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، جمهورية ترازيا المتحدة، أوروغواي، أوزبكستان، فتزويلا، فييت نام، اليمن، زامبيا، زمبابوي

المعارضون:

أستراليا، إسرائيل، جزر مارشال، ميكرونيزيا (ولايات - الموحدة)، ناورو، بالاو، الولايات المتحدة الأمريكية

المتنعون:

الكاميرون، بابوا غينيا الجديدة، ساموا، توفالو، أوغندا، فانواتو

اعتمد مشروع القرار A/60/L.30 بأغلبية ١٦٠ صوتا مقابل ٧ أصوات مع امتناع ٦ أعضاء عن التصويت (القرار ٣٨/٦٠).

[بعد ذلك أبلغ وفد تونس الأمانة العامة بأنه كان ينوي الامتناع عن التصويت.]

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): تبت الجمعية الآن في مشروع القرار A/60/L.31 المعنون "تسوية قضية فلسطين بالوسائل السلمية". وقد انضمت جمهورية فتزويلا البوليفارية وزمبابوي إلى قائمة مقدمي مشروع القرار.

طلب إجراء تصويت مسجل.

أجري تصويت مسجل.

المؤيدون:

أفغانستان، ألبانيا، الجزائر، أندورا، أنتيغوا وبربودا، الأرجنتين، أرمينيا، النمسا، أذربيجان، جزر البهاما، البحرين، بنغلاديش، بربادوس، بيلاروس، بلجيكا، بليز، بنن، بوتان، بوليفيا، البوسنة والهرسك، بوتسوانا، البرازيل، بروني دار السلام، بلغاريا،

وفيما يتعلق بالقرار المعنون "شعبة حقوق الفلسطينيين بالأمانة العامة"، وكما أشرنا في السنة الماضية، فإن كندا تشك في قيمة عمل تلك الشعبة. ونعتقد بأن الأوان قد آن لتقييم الجمعية العامة فعالية تلك الهيئة بالذات وتنظر في إعادة تخصيص الموارد لتنفيذ أنشطة أكثر استراتيجية لحماية وتعزيز حقوق الفلسطينيين ولتحقيق تسوية سلمية. وقد صوتت كندا ضد مشروع القرار A/60/L.29 لتلك الأسباب.

أخيراً، فيما يتعلق بالقرار المعنون "تسوية قضية فلسطين بالوسائل السلمية"، تعتبر كندا أن من الختمي إدراج شجب قاطع لا لبس فيه للتفجيرات الانتحارية في قرار يتعلق بتسوية قضية فلسطين بالوسائل السلمية. ولعدم وجود إدانة صريحة، فقد اتخذت كندا القرار الصعب المتمثل في تغيير تصويتها هذا العام من التأييد إلى الامتناع. ويجب ألا يساء تفسير ذلك الامتناع باعتباره مؤشراً على أي نوع من التغيير في السياسة الكندية تجاه عملية السلام في الشرق الأوسط. فنحن مازلنا نؤيد بقوة دعم أهداف خارطة الطريق.

السيدة ريفيرو (أوروغواي) (تكلمت بالإسبانية):
تود أوروغواي أن تعرب مرة أخرى عن اعتقادها بأن العودة إلى خارطة الطريق أمر ضروري وملح لاستكمال عملية السلام وتحقيق تسوية عادلة وشاملة في الشرق الأوسط في أقرب وقت ممكن.

وتؤيد أوروغواي الحل العادل والدائم الذي يتم تحقيقه بالوسائل السلمية، والذي يفضي إلى التعايش بين دولتين حرتين ومستقلتين، إسرائيل وفلسطين.

ويعتقد بلدي أن إنشاء فلسطين القادرة على البقاء والديمقراطية والسيادية والمتصلة الأراضي سيكفل الظروف اللازمة لأن يعيش كلا الشعبين في سلام داخل حدود آمنة

المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، جمهورية ترازيا المتحدة، أوروغواي، أوزبكستان، فتزويلا، فييت نام، اليمن، زامبيا، زمبابوي

المعارضون:

أستراليا، إسرائيل، جزر مارشال، ميكرونيزيا (ولايات - الموحدة)، بالاو، الولايات المتحدة الأمريكية

المتنعون:

الكاميرون، كندا، كوستاريكا، ناورو، بابوا غينيا الجديدة، ساموا، توفالو، أوغندا، فانواتو

اعتمد مشروع القرار A/60/L.31 بأغلبية ١٥٦ صوتاً مقابل ٦ أصوات مع امتناع ٩ أعضاء عن التصويت (القرار ٣٩/٦٠).

[بعد ذلك أبلغ وفدا تيمور - ليشتي والمكسيك الأمانة العامة بأنهما كانا ينيان التصويت مؤيدين؛ وأبلغ وفد تونغيا الأمانة العامة بأنه كان ينوي الامتناع عن التصويت.]

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): قبل أن أعطي الكلمة للممثلين الراغبين في التكلم تعليلاً للتصويت على مشاريع القرارات المعتمدة للتو، أود أن أذكر الوفود بأن تعليقات التصويت تقتصر على ١٠ دقائق وينبغي أن تدلي بها الوفود من مقاعدها.

السيد لورين (كندا) (تكلم بالانكليزية): فيما يتعلق بالقرار المعنون "اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف"، بما أنه لا توجد قيمة مضافة واضحة كنتيجة لعمل اللجنة، فإن كندا تواصل معارضتها وتعتقد بأنه ينبغي للجمعية العامة أن تنظر في إعادة تخصيص موارد الأمم المتحدة الشحيحة للجهود التي تساهم مساهمة مباشرة في أهداف عملية السلام.

البند ١٤ من جدول الأعمال (تابع)
الحالة في الشرق الأوسط

مشروع القرارين (A/60/L.32 و A/60/L.33)

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): تبت الجمعية الآن في مشروع القرارين A/60/L.32 و A/60/L.33.

نتناول أولاً مشروع القرار A/60/L.32، المعنون "الجلولان السوري". ولقد انضمت الجزائر إلى مقدمي المشروع.

طلب إجراء تصويت مسجل.

أجري تصويت مسجل.

المؤيدون:

أفغانستان، الجزائر، أنتيغوا وبربودا، الأرجنتين، أرمينيا، أذربيجان، جزر البهاما، البحرين، بنغلاديش، بربادوس، بيلاروس، بليز، بنن، بوتان، بوليفيا، بوتسوانا، البرازيل، بروني دار السلام، بوركينافاسو، كمبوديا، الرأس الأخضر، جمهورية أفريقيا الوسطى، شيلي، الصين، كولومبيا، جزر القمر، الكونغو، كوبا، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، جيبوتي، دومينيكا، إكوادور، مصر، السلفادور، إريتريا، إثيوبيا، غابون، غامبيا، غانا، غينيا، غينيا - بيساو، غيانا، الهند، إندونيسيا، إيران (جمهورية - الإسلامية)، العراق، جامايكا، الأردن، كازاخستان، كينيا، الكويت، قيرغيزستان، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، لبنان، ليسوتو، ليبيريا، الجماهيرية العربية الليبية، مدغشقر، ماليزيا، ملديف، مالي، موريتانيا، موريشيوس، المكسيك، منغوليا، المغرب، موزامبيق، ميانمار، ناميبيا، نيبال، نيكاراغوا، نيجيريا، عمان، باكستان، بنما، باراغواي، الفلبين،

ومعترف بها دولياً، ووفقاً للقانون الدولي وأحكام القرارات التي اتخذتها الجمعية العامة ومجلس الأمن.

السيد ساوثكوت (أستراليا) (تكلم بالانكليزية):

أتكلم تعليلاً لتصويت أستراليا على مشاريع القرارات المتعلقة بشعبة حقوق الفلسطينيين واللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف وبرنامج الإعلام الخاص بشأن قضية فلسطين.

أستراليا يساورها القلق من أن عدداً من قرارات الدورة الستين للجمعية العامة غير متوازنة في انتقادها لإسرائيل. إن استفراد جانب واحد بالملامة عن الحالة الراهنة لن يفيد على الإطلاق.

وما زال القلق يساور أستراليا إزاء تخصيص هذا المستوى العالي من موارد الأمانة العامة للأمم المتحدة لأنشطة معادية لإسرائيل، تشمل شعبة حقوق الفلسطينيين بالأمانة العامة واللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف. والقرارات السنوية التي تصادق على وحدتي العمل هاتين لا تخدم تبسيط أو تقنين هيكل الأمانة العامة أو جعل أعمالها أكثر توازناً.

وعلى نفس المنوال لا يمثل برنامج الإعلام الخاص بشأن قضية فلسطين، التابع لإدارة شؤون الإعلام بالأمانة العامة، استخداماً ببناءً لموارد الأمم المتحدة، ولا يساعد على جعل أعمال الأمانة العامة أكثر توازناً.

تلك القرارات لا تؤدي إلا إلى صرف انتباه الأطراف عن المسائل الملحة، ولا تخدم أبداً عملية السلام.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): لقد استمعنا إلى

المتكلم الأخير تعليلاً للتصويت بعد التصويت.

بذلك تكون الجمعية العامة قد اختتمت المرحلة

الحالية من نظرها في البند ١٥ من جدول الأعمال.

اعتمد مشروع القرار A/60/L.32 بأغلبية ١٠٦ أصوات مقابل ٦ أصوات مع امتناع ٦٢ عضواً عن التصويت (القرار ٤٠/٦٠).

[بعد ذلك أبلغ وفد تيمور - ليشتي الأمانة العامة بأنه كان ينوي التصويت مؤيداً؛ وأبلغ وفد تونغنا الأمانة العامة بأنه كان ينوي الامتناع عن التصويت.]

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): مشروع القرار A/60/L.33 بعنوان "القدس". ولقد أُضيف البلدان التاليان إلى قائمة مقدميه: الجزائر وغينيا.

طُلب إجراء تصويت مسجل.

أُجري تصويت مسجل.

المؤيدون:

أفغانستان، الجزائر، أندورا، أنتيغوا وبربودا، الأرجنتين، أرمينيا، النمسا، أذربيجان، جزر البهاما، البحرين، بنغلاديش، بربادوس، بيلاروس، بلجيكا، بليز، بنن، بوتان، بوليفيا، البوسنة والهرسك، بوتسوانا، البرازيل، بروني دار السلام، بلغاريا، بوركينافاسو، كمبوديا، كندا، الرأس الأخضر، جمهورية أفريقيا الوسطى، شيلي، الصين، كولومبيا، جزر القمر، كرواتيا، كوبا، قبرص، الجمهورية التشيكية، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، الدانمرك، جيبوتي، دومينيكا، الجمهورية الدومينيكية، إكوادور، مصر، إريتريا، إستونيا، إثيوبيا، فنلندا، فرنسا، غابون، غامبيا، جورجيا، ألمانيا، غانا، اليونان، غينيا، غينيا - بيساو، غيانا، هنغاريا، آيسلندا، الهند، إندونيسيا، إيران (جمهورية - الإسلامية)، العراق، أيرلندا، إيطاليا، جامايكا، اليابان، الأردن، كازاخستان، كينيا، الكويت، قيرغيزستان، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية،

قطر، الاتحاد الروسي، سانت لوسيا، سانت فنسنت وجزر غرينادين، المملكة العربية السعودية، السنغال، سنغافورة، الصومال، جنوب أفريقيا، سري لانكا، السودان، سورينام، سوازيلند، الجمهورية العربية السورية، طاجيكستان، تايلند، توغو، ترينيداد وتوباغو، تونس، تركيا، تركمانستان، الإمارات العربية المتحدة، جمهورية ترازيا المتحدة، أوزبكستان، فزويلا، فييت نام، اليمن، زامبيا، زمبابوي

المعارضون:

كندا، إسرائيل، جزر مارشال، ميكرونيزيا (ولايات - الموحدة)، بالاو، الولايات المتحدة الأمريكية

المتنعون:

ألبانيا، أندورا، أستراليا، النمسا، بلجيكا، البوسنة والهرسك، بلغاريا، الكاميرون، كوستاريكا، كرواتيا، قبرص، الجمهورية التشيكية، الدانمرك، الجمهورية الدومينيكية، إستونيا، فيجي، فنلندا، فرنسا، جورجيا، ألمانيا، اليونان، غواتيمالا، هايتي، هندوراس، هنغاريا، آيسلندا، أيرلندا، إيطاليا، اليابان، لاتفيا، ليختنشتاين، ليتوانيا، لكسمبرغ، مالطة، موناكو، ناورو، هولندا، نيوزيلندا، النرويج، بابوا غينيا الجديدة، بيرو، بولندا، البرتغال، جمهورية كوريا، جمهورية مولدوفا، رومانيا، ساموا، سان مارينو، صربيا والجبل الأسود، سلوفاكيا، سلوفينيا، جزر سليمان، إسبانيا، السويد، سويسرا، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، توفالو، أوغندا، أوكرانيا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، أوروغواي، فانواتو

اعتمد مشروع القرار A/60/L.33 بأغلبية ١٥٣ صوتاً مقابل ٧ أصوات مع امتناع ١٢ عضواً عن التصويت. (القرار ٤١/٦٠).

[بعد ذلك أبلغ وفد تيمور - ليشتي الأمانة العامة بأنه كان ينوي التصويت مؤيداً؛ وأبلغ وفد تونغنا الأمانة العامة بأنه كان ينوي الامتناع عن التصويت.]

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): قبل أن أعطي الكلمة للمتكلمين الذين يودون تعليل تصويتهم بعد التصويت، أود أن أذكر الوفود بأن تعليقات التصويت تقتصر على عشر دقائق وينبغي أن تدلي بها الوفود من مقاعدها.

السيدة ديفيز (الملكة المتحدة) (تكلمت بالانكليزية): يشرفني أن أتكلم باسم الاتحاد الأوروبي والبلدان التالية التي تؤيد هذا البيان: ألبانيا وأوكرانيا وبلغاريا والبوسنة والهرسك وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة ورومانيا وصربيا والجبل الأسود وكرواتيا وليختنشتاين.

أود أن أعلن تصويت بلدان الاتحاد الأوروبي على القرار المعني بالجولان السوري.

ما زال الاتحاد الأوروبي يساوره القلق إزاء الحالة في الشرق الأوسط. ويؤكد الاتحاد الأوروبي مجدداً لجميع الأطراف أهمية الحفاظ على زخم التقدم نحو التنفيذ الكامل لخارطة الطريق. فلا يمكن أن يكون هناك حل عسكري لصراع الشرق الأوسط. ويجب للتسوية العادلة والدائمة والشاملة للحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك على المسارين السوري واللبناني، أن تقوم على أساس قرار مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧)، الذي يؤكد عدم جواز حيازة الأراضي بالقوة وضرورة العمل من أجل سلام عادل ودائم تستطيع فيه كل دولة في المنطقة أن تعيش في أمن، وعلى أساس القرارات الأخرى التي اتخذها مجلس الأمن لاحقاً وهي

لاتفيا، لبنان، ليسوتو، ليبيريا، الجماهيرية العربية الليبية، ليختنشتاين، ليتوانيا، لكسمبرغ، مدغشقر، ماليزيا، ملديف، مالي، مالطة، موريتانيا، موريشيوس، المكسيك، موناكو، منغوليا، المغرب، موزامبيق، ميانمار، ناميبيا، نيبال، هولندا، نيوزيلندا، نيكاراغوا، نيجيريا، النرويج، عمان، باكستان، بنما، باراغواي، بيرو، الفلبين، بولندا، البرتغال، قطر، جمهورية كوريا، جمهورية مولدوفا، رومانيا، الاتحاد الروسي، سانت لوسيا، سانت فنسنت وجزر غرينادين، سان مارينو، المملكة العربية السعودية، السنغال، صربيا والجبل الأسود، سنغافورة، سلوفاكيا، سلوفينيا، جزر سليمان، الصومال، جنوب أفريقيا، إسبانيا، سري لانكا، السودان، سورينام، سوازيلند، السويد، سويسرا، الجمهورية العربية السورية، طاجيكستان، تايلند، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، توغو، ترينيداد وتوباغو، تونس، تركيا، تركمانستان، أوكرانيا، الإمارات العربية المتحدة، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، جمهورية تازانيا المتحدة، أوروغواي، أوزبكستان، فترولا، فييت نام، اليمن، زامبيا، زمبابوي

المعارضون:

كوستاريكا، إسرائيل، جزر مارشال، ميكرونيزيا (ولايات - الموحدة)، ناورو، بالاو، الولايات المتحدة الأمريكية

المتنعون:

ألبانيا، أستراليا، الكاميرون، السلفادور، فيجي، غواتيمالا، هايتي، بابوا غينيا الجديدة، ساموا، توفالو، أوغندا، فانواتو

بعدم قانونية الاستيلاء على الأراضي بالقوة. فالفقرة ٤ من المادة ٢ من ميثاق الأمم المتحدة تحظر التهديد باستخدام القوة أو استخدامها فعلا للنيل من السلامة الإقليمية لأي دولة من الدول. وهذا بلا شك هو إحدى قواعد القانون الدولي الملزمة.

وفي الوقت ذاته، يجب أن أوضح موقف وفدينا فيما يتعلق بالفقرة ٦ من منطوق القرار. إذ نود الإشارة تحديدا إلى أن تصويتنا لا يشكل حكما مسبقا على محتويات الفقرة المذكورة، وبصفة خاصة خط ٤ حزيران/يونيه ١٩٦٧.

وأغتنم هذه الفرصة لأؤكد مجددا، باسم حكومي الأرجنتين والبرازيل، مناشدتنا السلطات في إسرائيل وسوريا أن تستأنفا المفاوضات بهدف إيجاد حل حاسم للحالة في الجولان السوري، وفقا لقراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣)، وبما يتمشى مع مبدأ الأرض مقابل السلام.

السيد لورين (كندا) (تكلم بالفرنسية): فيما يتعلق بالقرار ٤٠/٦٠ بشأن الجولان السوري، لاحظت كندا في العام الماضي أن القرار يلقي بالمسؤولية عن استئناف المفاوضات على طرف واحد هو إسرائيل، مع أن من الضروري في الواقع اتخاذ تدابير لبناء الثقة وإبداء بوادر على حسن النية من كلا الجانبين. ولا نوافق على تقديم هذا القرار سنويا في الجلسة العامة، في حين تتخذ الجمعية العامة كل عام قرارا بشأن الجولان السوري يحظى بقدر كبير من التأييد في إطار اللجنة الرابعة. ولهذا السبب صوتنا معارضي لهذا القرار.

أما فيما يتعلق بالقرار ٤١/٦٠ بشأن القدس، الذي يحظى بتأييدنا، فترى كندا أنه لا يمكن تسوية مركز القدس إلا في إطار تسوية شاملة للحالة بين فلسطين وإسرائيل. ولم

٣٣٨ (١٩٧٣) و ١٣٩٧ (٢٠٠٢) و ١٥١٥ (٢٠٠٣). ويجب أن تقوم التسوية على مرجعية مؤتمر مدريد، لا سيما مبدأ الأرض مقابل السلام، وأيضا على تنفيذ خارطة الطريق وكل الاتفاقات القائمة بين الأطراف. وسوف نواصل العمل بلا كلل مع الأطراف الإقليمية، ضمن المجموعة الرباعية للشرق الأوسط، من أجل تحقيق ذلك الهدف.

ويود الاتحاد الأوروبي أن يعيد التأكيد على أن التسوية السلمية النهائية لن تكتمل بدون مراعاة الجانبين الإسرائيلي - السوري والإسرائيلي - اللبناني. وينبغي أن تستأنف المفاوضات بأسرع ما يمكن بهدف التوصل إلى اتفاق.

وينبغي الإشارة إلى أن الاتحاد الأوروبي، في وقت سابق من هذا الشهر، صوت في إطار اللجنة الرابعة مؤيدا للقرار المتعلق بالجولان السوري، الذي يدعو إسرائيل إلى الإقلاع عن تغيير التكوين الديمغرافي للجولان السوري المحتل، وإلى أن تكفّ بصفة خاصة عن إنشاء المستوطنات. ونرى أن القرار المتعلق بالجولان السوري، المطروح في إطار بند اليوم من جدول الأعمال يتضمن إشارات يمكن أن تقوض عملية المفاوضات الثنائية. ولهذا السبب امتنع الاتحاد الأوروبي، كما فعل في الأعوام الماضية، عن التصويت على هذا القرار.

وأخيرا، ومن منطلق ترشيد أعمال الجمعية العامة، يفضل الاتحاد الأوروبي ألا يعرض على هذه الهيئة سوى قرار واحد متعلق بهذه المسألة.

السيد مايورال (الأرجنتين) (تكلم بالإسبانية): أود أن أعلن تصويت وفدي البرازيل والأرجنتين على القرار ٤٠/٦٠ المتعلق بالجولان السوري، الذي اتخذته الجمعية العامة من فورها.

لقد صوتت البرازيل والأرجنتين تأييدا لهذا القرار لأننا نفهم أن المقصد الرئيسي والأساسي من ورائه يتعلق

معاناة هائلة في ظل نظام الاحتلال الذي لا يرحم، ويقول له على نحو لا لبس فيه إن الجمعية العامة ستواصل دعمها حتى يتم إنهاء الاحتلال الإسرائيلي وإقامة حكومة فلسطينية مستقلة على كامل الأرض التي احتلتها إسرائيل في عام ١٩٦٧، بما فيها القدس الشرقية.

إن القرارات ليست هي ما يهم شعبنا. فهو أكثر اهتماما بالانتقال من هذا الممر الذي أجلس فيه ليشغل مقعدا بين الذين يمثلون بلدانهم هنا. إننا نريد أن نتمتع بالمساواة مع الآخرين. فقد طال حرماننا من هذا الحق، ونقول لمن يظنون أننا مهتمون بالقرارات ويصورون تلك القرارات على أنها منحازة وأحادية الجانب إن أفعال الاحتلال الإسرائيلي هي التي تتسم بالانحياز وأحادية الجانب. فأيهما أشد عنفا: الكلمات والقرارات، أم الأعمال التي يقوم بها جيش الاحتلال الإسرائيلي؟ ونكتفي بأن نقول لمن يعتقدون أن هذه القرارات مناهضة لإسرائيل: إن هذه القرارات تعلي كلمة القانون الدولي، ومن واجبات الجمعية العامة أن تحترم القانون الدولي وأن تعلي شأنه. وإن أقدمت إسرائيل أو أي بلد على خرق القانون الدولي، فمن مسؤوليتنا الجماعية أن نبلغ الطرف المذكور، سواء كان إسرائيل أو أي دولة أخرى، بأن لا أحد فوق القانون الدولي.

أما البلدان التي تلقي علينا المحاضرات عن افتقار برامج اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف وغيرها إلى التوازن ومناهضتها لإسرائيل، فنود أن نطلب إليها أن تدرس ما تفعله تلك البرامج دراسة متأنية. وعندما تحاول اللجنة أن يكون لها نشاط في أوروبا، وربما في اليابان وبلدان أخرى لدعم عملية المجموعة الرباعية وعملية السلام على الصعيدين السياسي والاقتصادي، فهل هذا يتعارض مع ما نفعله، أم أنه يسهم بمجهود إضافي في تحريك عملية السلام إلى الأمام؟ مرة أخرى، نحن نشعر بالفخر الشديد في هذه اللحظة، ونأمل أن ننخرط في

يجر التفاوض بعد بشأن مسألة القدس، وتحت كندا إسرائيل بقوة على الامتناع عن القيام بأي خطوة من شأنها الإضرار بتحقيق سلام عادل عن طريق التفاوض.

السيد باغربور أردكاني (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالانكليزية): صوتنا تأييدا للقرارين اللذين تم للتو اتخاذهما في إطار البندين ١٤ و ١٥ من جدول الأعمال بشأن قضية فلسطين والحالة في الشرق الأوسط، على التوالي.

وقد عرضت آراء جمهورية إيران الإسلامية بشأن تلك المسألة الهامة خلال المناقشة العامة والمناقشة المتعلقة بقضية فلسطين في الجمعية العامة. ومجمل القول أننا نؤمن بإمكانية تحقيق سلام دائم في فلسطين من خلال إقرار العدل وإنهاء التمييز ووضع حد للاحتلال في الأرض الفلسطينية برمتها وإعادة جميع اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم، واللجوء للسبل الديمقراطية للوقوف على رغبات الشعب، وإقامة دولة فلسطينية عاصمتها القدس الشريف.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): استمعنا بذلك إلى آخر المتكلمين تعليلا للتصويت بعد التصويت. وأعطي الكلمة للمراقب عن فلسطين.

السيد منصور (فلسطين) (تكلم بالانكليزية): يمثل التصويت الذي جرى صباح اليوم، والذي يؤيد، كما جرت العادة، بأغلبية ساحقة حقوق الشعب الفلسطيني وتجديد ولايات البرامج المتعلقة بفلسطين، مؤشرا واضحا على إرادة المجتمع الدولي المتمثلة في التقييد بالقانون الدولي ودعم ما هو حق وما هو عدل. ونشعر بالغبطة الشديدة لأن عددا إضافيا من البلدان قد غيرت تصويتها لتصوت دعما لتلك البرامج، ويسرنا كثيرا أن نشهد هذه النتائج.

واليوم يبعث هذا التصويت برسالة تشجيع ودعم قوية للشعب الفلسطيني، الذي يعيش تحت الاحتلال ويعاني

تصدرها. وأنا صادق عندما أقول أننا مع ذلك، لكنه، مما يدعو إلى الأسف أن نقول إن الحماس لهذا الترشيح لا يخطر للبعض إلا عندما يتصل الوضع بمشاريع القرارات المتعلقة بفلسطين والشرق الأوسط، في الوقت الذي تنتشر قرارات أخرى كالفطر من قبل أولئك الذين يدعون إلى الترشيح في مجالات أخرى تخدم غايات معينة، وهي في رأينا من الجوانب التي تستحق الترشيح فعلاً. وكان بوجدنا أن تكون المعايير واحدة.

إن الأغلبية الساحقة من الدول الأعضاء تؤيد برامج الأمم المتحدة في المجالات المتعلقة بالقضية الفلسطينية والشرق الأوسط. ونحن مرتاحون لذلك.

وأخيراً، أود أنؤكد تقدير سورية الكبير لجميع الدول التي قدمت مشروع قرار الجولان السوري والدول التي صوتت لصالحه. كما أود أنؤكد أن سورية كانت صادقة دائماً وستبقى صادقة في دعوتها إلى تحقيق السلام العادل والشامل، الأمر الذي ما زالت الحكومة الإسرائيلية ترفضه حتى الآن. ونأمل من الدول التي تدعو إلى تحقيق هذا السلام العادل والشامل أن تخاطب العنوان الصحيح في هذا المجال وأن تضغط على إسرائيل لاستئناف عملية السلام، الطريق الوحيد لتحقيق مستقبل واعد في منطقة الشرق الأوسط.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): بذلك تكون الجمعية العامة قد اختتمت المرحلة الحالية من نظرها في البند ١٤ من جدول الأعمال.

وقبل أن أرفع هذه الجلسة، أود أن أبلغ الأعضاء بأن تقرير الأمين العام عن تنفيذ القرارات الواردة في الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ التي تتطلب من الأمين العام اتخاذ إجراءات بشأنها، وخاصة فيما يتعلق بمكتب الأخلاقيات: استعراض شامل للترتيبات الإدارية،

مناقشات وحوار مكثفين مع من يعتنقون آراء مختلفة - وهؤلاء يمثلون أقلية قليلة - كيما يمكننا تحقيق تفاهم متبادل، وحينئذ، ربما يكون التصويت مختلفاً.

وفي هذا الصدد، أود أن أعرب عن شكرنا وامتناننا للعديد من البلدان والمجموعات، بما في ذلك الاتحاد الأوروبي. لقد تفاوضنا معهم خلال الأشهر الثلاثة الماضية في إطار من التوجه الإيجابي والبناء والمرن. وإننا نعتز بما حققناه من جوانب إيجابية عديدة، حيث أفسح كل منا المجال للاستماع إلى آراء الآخر بطريقة إيجابية. ونعلن التزامنا بالحفاظ على الروح الإيجابية التي تحلينا بها في تلك الممارسة. وبغية تحقيق ما هو أكثر من ذلك، أود أيضاً أن أعرب عن استعدادنا للتعامل بنفس الروح مع البلدان الأخرى، بما في ذلك بلد غير تصويته، للأسف. لقد تفاوضنا مع ذلك البلد بروح إيجابية للغاية. وسنستمر في التفاوض معه. ونأمل أن نكافأ عندما نتفاوض بروح إيجابية، وألاً نعاقب.

وأختتم بياني مؤكداً على عميق تقديرنا وشكرنا لمن قدموا قراراتنا ولمن صوتوا لصالح تلك القرارات. ويحدونا الأمل في أن يصبح الشعب الفلسطيني أكثر اقتراباً في العام القادم من تحقيق هدفه المتمثل في إقامة دولته الفلسطينية المستقلة، وعاصمتها القدس.

السيد المقداد (الجمهورية العربية السورية): السيد

الرئيس، أود أن أعبر عن تقدير وفدي لاتخاذ الجمعية العامة قبل قليل للقرار المتعلق بالجولان السوري والقرارات الأخرى المتعلقة بالقضية الفلسطينية. إن هذا التصويت الكبير لصالح تلك القرارات، بما فيها قرار الجولان السوري، يعكس حقيقة واضحة لا لبس فيها، وهي دعم المجتمع الدولي لحقنا في استعادة أرضنا المحتلة من قبل إسرائيل، هذا الاحتلال المستمر منذ ٣٨ عاماً.

لقد استمعنا من بعض الأصدقاء إلى ملاحظات حول ترشيح عمل الجمعية العامة، وتقليل عدد القرارات التي

بما يشمل التقييم الخارجي المستقل لنظام المراجعة والرقابة، واللجنة الاستشارية المستقلة للمراجعة، سيصدر غداً، الموافق ٢ كانون الأول/ديسمبر بوصفه الوثيقة A/60/568. وسيُنظر في هذا التقرير في مشاورات غير رسمية تحت الرئاسة المشتركة المسؤولة عن إصلاح الأمانة العامة والإدارة، وأعني السيد منير أكرم، الممثل الدائم لباكستان، والسيد ألان روك، الممثل الدائم لكندا، يوم الثلاثاء ٦ كانون الأول/ديسمبر. وعلى الأعضاء مراجعة اليومية لمعرفة موعد ومكان عقد هذا الاجتماع.

رفعت الجلسة الساعة ١١/٠٥.